نصوص متوحّشة

علي أحمد الديري

خلاصة الكتاب

التمدن للدراسات
@tamaddoun

مقدّمة:

بداية ومن أجل البدء بقراءة نصوص التوحّش سنضع "تركي البنعلي" مدخلاً لقراءة هذه النصوص، لأنه يمثّل أحد المنظّرين الشرعيّين اليوم لخطاب داعش، وهو الناطق الحي بهذه النصوص الميّتة في تراثنا.

كتب بنعلي رسالة ترشيديّة كما وصفها بعنوان "إرشاد الأسود الرابضة، فيما إذا اقتتل الحكّام والرافضة" وهذه الرسالة موجّهة كما يقول لشباب المنهج الحق في الدول التي يّحتمل أن تنشب فيها معارك بين الحكّام المرتدّين والرافضة المجرمين. وقد كان تركي البنعلي يعدّ جيشه العقائدي منذ فترة مبكرة، على قاعدة التكفير: الحكّام مرتدّون والشيعة رافضة مجرمون.

التكفير عبادة:

التكفير في كتب بنعلي عبادة كما الصلاة والصيام "تكفير الكافرين عبادة من العبادات كسائر العبادات، من حيث هو شعيرة دينيّة، لكنه ليس مثلها من الناحية الإجتماعيّة والسياسيّة. فالتكفير يحدّد من هو العدو الذي ستدخل في صراع سياسي واجتماعي معه. أما سائر العبادات فهي تحدّد هويّتك الدينيّة".

أما في موضوع البراءة فيعتبر بنعلي أن تكفير الكافرين وجهادهم من أسمى صورها، وأن التكفير حكم شرعي كما يقول ابن تيميّة، وهذا يعني أن الحاكم الشرعي ليس له أن يعفو عن الكافر أو أن يترك البراءة منه، فالتكفير ليس من حقه الشرعي إنما هو حق شرعي للّه وللرسول.

إذن فإن نصوص التوحّش تمارس وظيفتها باعتبارها تمارس عبادة شرعيّة، لا هوادة في أدائها، وبالتالي فإن النصّ المتوحّش يسعى لامتلاك السلطة التي تمكّنه من أداء هذه الفريضة.

التكفير موضوع سياسيّ:

يتضّح لنا ممّا سبق، أنه عند قراءة النص المتوحّش، يجب قراءته في سياقه السياسي، أي سياق اقترانه بالسلطة أو سعيه لامتلاكها. فالسلطة هي التي تملك قوة الأمر وقوة التنفيذ والخطورة تكمن في أن تكون نصوص التوحّش برسم السلطة.

من هنا فإن سعينا في هذا المجال هو قراءة هذه النصوص ليس كاجتهادات فقهيّة أو عقائديّة بل كمشاريع سياسيّة أو مرتبطة بالسياسة، كما هو الأمر مع كتاب الغزالي (فضائح الباطنيّة) الذي كتبه لصالح السياسة السلجوقيّة في حربها ضدّ الفاطميّين.

التكفير إذاً في هذا السياق ليس موضوعاً يحدّد دائرة الإيمان، بل هو موضوع في خطاب الجهاديّين، يحدّد من هو العدو ومن هو الذي يجب محاربته وقتله. لذلك فإن التكفير لا يكون مجرّد معتقد، بل هو عبادة تستدعي الممارسة. وكما يعتبر بنعلي في كتابه (شروط التكفير) أن التكفير والقتال يحدّدان دائرة العداوة، وهما موضوع مائز، لذلك عرفوا بالتكفيريّين، كما سمّي العدليّة بذلك الاسم لأن موضوعهم الأساسي العدل وكذلك المرجئة والقدرية وغيرهم.

مفهوم التوحّش:

المقصود بالتوحّش، هو حالة فقدان الإنسانيّة التي تتّسم بالعقلانيّة، لصالح سيطرة الحالة الغريزيّة المحكومة بالغضب والاستحواذ. وطاقة الغضب المرتبطة بدوافع أوّلية مثل الفخر والاعتزاز والانتقام والحسد والغيرة والتنافس، هي عرضة للاستثمار، عبر الخطابات التي تفجّرها، كما يقول الفيلسوف سلوترداك. والنصوص المتوحّشة، هي النصوص التي تفجّر هذه الدوافع، ولا تعترف بالآخر، وتوجب قتله فضلاً عن تكفيره.

وإذا ما أردنا البحث في ظواهر التطرّف والتكفير التي نراها اليوم، يجب مراجعة التراث الإسلامي، وذلك للبحث عن الأسباب المغذيّة لهذه النصوص التي إضافة إلى امتلائها بالكراهيّة، تعطي المبرّرات الدينيّة والشرعيّة للقتل.

التكفير بين رجل الدولة ورجل الملّة:

الفرضيّة التي سيتمّ الانطلاق منها في هذه الدراسة، هي أن: الوحش يكمن في (أرثوذكسيّة السنّة السلجوقيّة). حيث يمكن عبر هذه الفرضيّة تفسير السياق التاريخي والسياسي الذي مكّن نصوص التوحّش من أن يكون لها شرعيّتها الدينيّة ومكّنها من تثبيت أطروحاتها ضمن الحسّ الإسلامي العام.

تربط هذه الفرضيّة نصوص التوحّش بحركة السلاجقة ووصولهم إلى بغداد عام ١٠٥٥م أي في القرن الخامس الهجري، مع العلم أن التكفير ليس موضوعاً استجدّ في ذلك الزمن، فالأمر يعود إلى القرن الأوّل الهجري ولكن تلك الفترة ليست ضمن نطاق اهتمام هذه الدراسة. والظنّ أن التكفير صار سياسة ممنهجة ضمن إدارة الدولة ومصالحها، أي أنه أصبح جزءاً من سياسة الدو لة واستراتيجيتها في القرن الخامس الهجري. وقد أثبت "نظام الملك" منظّر السياسة السلجوقيّة هذا الأمر في كتابه (سياسة نامه) الذي اعتبر دستوراً للدولة السلجوقيّة. وهذا لا يعني أن السلاجقة هم من اخترعوا التكفير، فهناك رأي يقول إن المعتقد القادري قد سبقهم في هذا المجال.

وقد وجد السلاجقة أن مهمّتهم في الدفاع عن الإسلام والسنّة، تتمثّل في تبنّي هذا الاعتقاد والدفاع عنه، وهو الذي يمثّل معتقد المسلمين، وكلّ من خالفه فقد فسق وكفر.

من هنا، تمّ إسكات جميع الأصوات المختلفة خصوصاً أصوات الشيعة، وأنشئت في العصر السلجوقي مدارس تدعم هذا الاعتقاد ولا تكاد تخرج على هذا المعتقد "الأرثوذكسي"، والتي لا مكان فيها للفلسفة وعلم الكلام أو لتدريس المذاهب المختلفة، وهي المدارس النظاميّة، والمدارس النوريّة في عهد نور الدين زنكي، ومدارس صلاح الدين الأيّوبي، ولم يخرج عن ذلك غير مدارس قليلة مثل المدارس التي عرفتها مصر في العهد الفاطمي، قبل أن يأتي صلاح الدين ويغلقها.

وقد عملت الدولة الزنكيّة والدولة الأيوبيّة باعتبارهما امتدادات مباشرة للدولة السلجوقيّة، على نشر (أرثوذكسيّة السنّة السلجوقيّة) على جغرافيا أوسع، امتدّت إلى الشام ومصر. وخلف هذه المدارس والاتجاهات الكلاميّة والفقهيّة يكمن التاريخ السياسي.

معنى الأرثوذكسيّة:

أوّل من استخدم هذا التعبير المفكّر الجزائري محمد أركون في قراءته للتراث الإسلامي. والأرثوذكسية في معناها الحرفي تشير إلى الطريق المستقيم بما يتقاطع مع مفهوم الفرقة الناجية. والطريق المستقيم هو بمثابة السنّة الصحيحة، أي طريق النبي.

في الحضارة الإسلاميّة اعتبر المذهب السنّي على الطريقة الأشعريّة، ووفق المذاهب الأربعة هو الطريق المستقيم الذي ينبغي أن يخضع له الجميع، فتمّ فرضه عبر سلطة الخلافة الإسلاميّة.

وجد السلاجقة أنّهم بحاجة لجيش من الفقهاء والقضاة والعلماء والخطباء والمحدّثين لتثبيت مهمّتهم الدينيّة المتمثّلة في الدفاع عن السنّة وتثبيت (الأرثوذكسيّة السنيّة السلجوقيّة) والذي يعطيهم الشرعيّة المضاعفة لوجودهم وحروبهم ضدّ أعداء الخلافة العباسيّة.

الفصل الأوّل: الغزالي والتكفير السلجوقي:

تكفير الباطنيّة:

بعد وصولهم إلى قصر الخلافة وجد السلاجقة بالباطنيّة العدوّ الذي يهدّد الإسلام والخلافة، قبل أن يجدوه في الصليبيّين، وحين بدأت الحروب الصليبيّة تمّ توسيع دائرة العدو، فألحق الباطنيّة بالصليبيّين. وتمّ تعميم صورة أكثر تشويهاً للفاطميّين، حيث اعتبروهم خونة وحلفاء مع الصليبيّين وسبباً في هزيمة المسلمين واحتلال بيت المقدس.

صار الجهاد هو القيمة الأكثر حضوراً فترة الحكم السلجوقي، فأصبح قتال الصليبيّين والباطنيّة مهمّة جهاديّة أولى. و هكذا تداخلت العمليّة العسكريّة مع العمليّة الدينية. وقد جرى تثبيت مفهوم السنّة كأحد أسلحة المواجهة، وتمّ تحويل الفاطميّين والاسماعيليين والشيعة والمعتزلة والجهمية كأعداء وديارهم دار كفر، لأنها خارجة عن ولاية الخليفة الشرعي العباسي.

الكافر بالخليفة وعقوبته:

التكفير مسألة سياسيّة بوجه ديني، ما يعني أن التكفير صراع حول السلطة أو حول شرعيّتها، والتكفير هو عقوبة سياسيّة للمعارضين للخليفة الذي يتمكّن من فرض سيطرته (صاحب الشوكة).

من هنا فإن النصوص المتوحّشة أنتجت في سياقات تاريخيّة سياسيّة كانت تتصارع حول شرعيّة الخلافة، كما أن إعادة إحيائها من جديد في العصر الحديث فرضتها ظروف سياسيّة أيضاً. وكتاب الغزالي (فضائح الباطنيّة وفضائل المستظهريّة) وهو كتاب تكفيري وتقتيلي أبرز مثال، كتبه صاحبه ليقدّم بياناً تأصيلياً يجعل من الخليفة العباسي المستظهر في بغداد مكلفاً شرعاً بقتل الفاطميين الذين لم يكونوا يقرّون بشرعية الخليفة العباسي.

كل ذلك كان يتم برسم خدمة الشريعة التي كانت في خدمة السياسة.

ثقافة التوحّش:

هناك أسماءً كثيرة صاغت الخطاب التكفيري في ثقافتنا، منهم الغزالي وابن تومرت وابن تيميّة، وكذلك تلميذ ابن تيمية، ابن القيم الجوزية الذي ألف قصيدة طويلة صارت بمثابة النشيد الحربي ضد الفرق والطوائف والمذاهب المخالفة.

نظام الملك وسياسة التكفير السلجوقيّة:

كما ذكر سابقاً، فإن التكفير موضوع سياسي، من حيث الدوافع ومن حيث الخلفيات، وهو بمثابة استراتيجية تضعها السلطة السياسية لمواجهة معارضيها. ومن أهم الكتب التي وضعت سياسة التكفير في الدولة الإسلامية في القرن الخامس الهجري هو كتاب نظام الملك (سياسة نامه) أي (سير الملوك)، والذي كتبه ليكون معيناً على الحكم لملكشاه الذي كان على رأس السلطة السلجوقية، وقد تحوّل هذا الكتاب إلى دستور تسير عليه هذه السلطة.

بعد أن أصبح نظام الملك وزيراً للدولة وصارت إدارة الدولة كلّها تحت سلطته حتى أن ملكشاه صار يخضع لتعاليمه، اتبع سياسة قام بموجبها بتوجيه علماء الدين في دولته لإنتاج نصوص متوحّشة تكفيريّة تقتيليّة لتقوم باستئصال مخالفي الدولة من جذورهم، حيث قام بإنشاء مجموعة من المدارس سمّيت ب "المدارس النظاميّة" نسبةً لاسمه نظام الملك، وذلك في نيسابور وبغداد وغيرها وكان يحضر في هذه المدارس ما يقرب من ٣٠٠ طالب يوميا، وعلى مدى ٣٠سنة وكان معه إمام الحرمين الجويني والغزالي تلميذ الجويني.

أنشأ نظام الملك هذه المدارس لمواجهة المدّ الإسماعيلي و أراد من ورائها أن ينشئ جهازاً يبرمج العقول وينتج جيشاً من الفقهاء والدّعاة والخطباء الذين يقومون بعمل مضادّ لعمل الدعاة الإسماعيليين. وقد تمكّن عبر هذه السياسة المبرمجة من إحكام سيطرته على الدولة، وتوجيهها نحو الوجهة التي كان يريدها، واستطاع تسميم عقائد الإسماعيليين وكلّ الفرق التي لها مذهب ثانٍ لا يتّفق مع مذهب الدولة. بالمحصّلة استطاع نظام الملك عبر مدارسه أن يوحّد الفكر والعقائد، وجعلها جميعها في خدمة السلطان.

أمّا العمل الخطير الذي قام به والذي ترك آثاره الكبرى على إدارة الدولة بأكملها تمثّل بإنتاج جيل متعصّب وضيّق الأفق . فالفقهاء الذين يتخرّجون من هذه المدارس لديهم موقف متصلّب من العلوم والآراء التي ليس على منهجها المنتصر لأهل الحديث. ولم يكن هذا العمل سياسياً فقط، فهو لم يعتبر المخالفين والمعارضين السياسيّين مجرّد مناوئين سياسيّين يحاربهم لأنهم ضدّ الدولة، بل جيّر الفقه والمدارس النظاميّة لكي ينتج طبقة من الفقهاء والقضاة ورجال الدين يكفّرون هؤلاء ويرون أن قتل الخليفة لهم واجب لأنّهم مرتدّون.

هكذا عمل نظام الملك عبر تمكّنه من أجهزة الدولة، وأحد أهمّ أدواتها المدارس النظاميّة من صياغة "الأرثوذكسية السنّية" ، بمعنى أنه وضع التسنّن المستقيم الصحيح الذي على الجميع أن يلتزم به، وبالتالي تمكّن من تجذير الفهم الأرثوذكسي وجعله بمثابة الأيديولوجيا المعبّرة عن وجهة نظر الدولة السلجوقيّة وما جاء بعدها من الزنكيّين ومن الأيّوبيين. فحين نريد أن نفهم الخطاب التكفيري في هذه الفترة، سنجده يرتدّ إلى هذه السياسة التي اتّبعها نظام الملك، والتي أصبح من خلالها كلّ من خالف مذ هب الدولة السلجوقيّة من مقوّضي الإسلام وماحقيه، وهذه هي الدعاية السياسيّة التي عمل نظام الملك على تحويلها إلى نصوص متوحّشة وفتاوى دينيّة عبر مدرسته النظاميّة.

الغزالي والتكفير على الباطن:

يشكّل كتاب (فضائح الباطنيّة وفضائل المستظهريّة)، لأبي حامد الغزالي، المادة الأبرز في تبيان المقصود من نصوص التوحّش.

أما فيما يخصّ عنوان الكتاب فإن الباطنيّة يقصد بها الإسماعيليّة -على وجه الخصوص-وتدخل فيها ضمناً باقي الفرق المنضوية تحت لواء التشيّع، الذين يعتقدون بالإمامة، وبأن الإمام هو الذي يوصل تعاليمه إلى أتباعه. وقد أراد الغزالي من خلال هذا الكتاب أن يفضح عقائد هؤلاء ومبانيهم الفكريّة على حدّ قوله، إضافةً إلى أنّه كفّر فئة منهم وأجاز قتالها. وبذلك يكون قد نفّذ خطة نظام الملك الذي اعتبر الباطنيّة العدو الأوّل للدولة.

والتكفير هو أحد العمليّات التي مارسها الفقهاء لتشويه صورة الإسماعيليّين، في ظلّ التنافس حول مشروعيّة الخلافة، خصوصاً أن الفاطميين كانوا يتطلّعون تحت شعار (الدعوة الهادية) إلى توسيع حكمهم ليشمل جميع الأراضي الإسلاميّة وخارجها.

أمّا بالنسبة للجزء الثاني من عنوان الكتاب (فضائل المستظهريّة) فهو يشير به إلى لقب الخليفة العبّاسي المستظهر باللّه، حيث أراد الغزالي تكريس شرعيّة الخليفة العباسي كخليفة حق، وولي أمر مفترض الطاعة، مقابل (الباطنيّة) كأهل باطل خارجين على ولي الأمر والإسلام وإجماع الأمّة.

لماذا استخدم الغزالي خطاب التكفير:

السياق السياسي:

عايش الغزالي حدثاً تاريخياً هاماً، وهو بداية الحروب الصليبيّة عام (٤٩٠هـ – ١٠٩٨م)، واحتلال أنطاكيا ثم القدس واستمرّ هذا الاحتلال ما يقرب ٩٠ عاماً، وقد انتقل إلى بغداد في فترة سيطرة السلاجقة على الخلافة العبّاسيّة حيث كانوا يحكمون باسم الخليفة العباسي. وبالتالي كان الحلّ والعقد بيد السلطان السلجوقي، أما الخليفة العباسي فكان مجرّد رمز لشرعيّة الخلافة بالنسبة إلى العالم الإسلامي.

بالمقابل كان هناك الفاطميّون، وهم علويّون شيعة ويعتبرون أنفسهم أولى بالخلافة لأنهم أوثق صلة بالنبي (ص) من خلال ابنته منهم بالعباسيين أبناء عمومته. وكان حكم الفاطميين قوياً في تلك الفترة ومتمكّناً في القاهرة قبل أن يبدأ بالضعف وتستولي على الحكم عائلة الجمّالي الأرمني والمملوك الذي تمكّن بسبب قوّته العسكريّة من السيطرة على الحكم، والإبقاء على الخليفة الفاطمي كرمز شرعي للخلافة، كما هو حال الخليفة العبّاسي في بغداد.

بالخلاصة توزّعت المنطقة بين خلافتين إسلاميتين: عباسية تقابلها فاطميّة، الأولى اعتمدت في قوتها العسكريّة عل السلاجقة وكانت المنطقة على أعتاب الدخول الصليبي إلى القدس، والثانية اعتمدت في قوّتها على "الجمّالية" في ظل تهديد الغزو الصليبي.

وهنا تعددّت الآراء التاريخيّة فمنها ما حمّل الدولة الفاطميّة مسؤوليّة هزيمة المسلمين في القدس واحتلالها، وأخرى حمّلت السلاجقة الذين كانت شوكة الحكم العبّاسي بيدهم المسؤوليّة، ودخل العالم الإسلامي في مرحلة من الضياع

والشعور بالخوف وعمّت الفوضى والفرقة، ولم يجد مؤرخو الخلافة الإسلاميّة غير أن يحمّلوا الباطنيين (الفاطميّين) سبب الهزيمة ويتهمونهم بالكفر والخيانة.

قبل تلك الأحداث بثلاث سنوات كتب الغزالي كتابه المذكور في ظل ظروف سياسيّة طغى فيها الخلاف بين العبّاسيين والفاطميين، ولم يكتفي بالنيل من الفاطميين كخصم سياسي، بل قارب القضيّة من منطلق عقائدي ليخدم أهدافاً سياسيّة، ولم يجد أفضل من التكفير.

مراتب الغزالي:

إن موقف الغزالي من الباطنيّة، أساسه عدم إيمان هؤلاء إيماناً يتوافق مع الأرثوذكسيّة الإسلاميّة، والغزالي أحد أهمّ الشخصيّات التي صاغت أرثوذكسيّة إسلام السلطة في نهاية القرن الخامس الهجري.

وقد وضع الباطنية في مرتبتين: إحداهما توجب التخطئة والتضليل والتبديع، والأخرى توجب التكفير والتبرّي. صنّف في المرتبة الأولى المعتقدين باستحقاق الإمامة لأهل بيت النبي (ص)، الذين يؤمنون بأن المستحق لها في العصر الأول كان علي (ع)، وهذا معتقد الشيعة على مختلف مذاهبهم، وبموجب هذا المعتقد فإن الأحق بحكم الخلافة الإسلاميّة في عهده هم الفاطميّون لا العباسيّون، وقد اكتفى الغزالي بتضليل هذه الفئة وتخطئتها.

لكن المشكلة هنا أن هذا التضليل يتداخل مع التكفير بشكل كبير، حيث نجد خطاب الغزالي وهو يتحدّث عن مرتبة التضليل تدخل عليها حالات التكفير، والسبب في هذا التداخل يكمن في عدم حسم قاعدة الكفر على نحو يقطع الأمر على إمكانيّة تكفير المسلم، والغزالي لا يستطيع أن يحسم قاعدة الكفر لأنه بحاجة لتوسيعها لاصطياد المعارضين السياسيين، لإدخالهم في قوائم التكفير.

من هنا فإن افتراضات الغزالي تفتح باب التكفير على مصراعيه، باب تكفير المسلم للمسلم لاختلافهما في اعتقاد الألوهيّة من حيث الصفات أو لاختلافهم في مرجعيّة الخلافة. ومشكلة التكفير العويصة تكمن في ربطه بالمقولة السياسيّة (الموقف من الخلفاء) لا بقول (لا إله إلا اللّه محمّد رسول الله) الذي يقضي بإسلام قائله.

أما بالنسبة لمرتبة التكفير، والتي يفتتحها بعد الانتهاء من مرتبة التضليل والتبديع المخترقة بالتكفير والتي بدل أن تضع حداً اجتماعيا وسياسياً له، تفتح ثغرات يمكن النفاذ منها لإطلاق أحكام الكفر. وبالتالي تضيع رتبة التضليل في بحر التكفير وتصبح مجرّد عتبة موصلة له.

ذهب الغزالي أبعد في خطاب التكفير، ليشمل كل من يقع خارج المعتقد القادري، وهو معتقد الخليفة العباسي القادر والذي يرتكز على العقيدة السنيّة الحنبليّة والتي جعلها العقيدة الرسميّة، وبالتالي فقد حدّد أعداء الخليفة بأنّهم كل من لا يقف أو لا ينصاع أو لا يقرّ بأن خليفة المسلمين هو المستظهر العباسي.

تكفير المسلم:

يرى الغزالي وجوب تضليل المعتقدين بالإمامة، وعصمة الإمام، والقائلين بأن الخلافة اغتصبت من الأئمة. أما التكفير فيوجبه تكفير هؤلاء للسنة وإباحة أخذ أموالهم وسفك دمائهم.

يعتمد الغزالي استراتيجيّة خطابيّة في عرض تفاصيل حالات التكفير والتضليل، وهي تفاصيل يكمن فيها شيطان التكفير، فعلى سبيل المثال يفرّق بين مصطلح التكذيب والتأويل، فالتكذيب أن تكذّب شيئاً صريحاً، والشيء الصريح لا يحتمل التأويل بالنسبة إليه، وبالتالي فإن تأويله يعدّ تكذيباً ومن يكذّب صريحاً في القرآن أو يكذّب كلام الرسول (ص) فهو كافر.

فإذن من لا يعتقد بالصريح فهو كافر، ومن لا يعتقد بالأخبار التي وقع عليها الإجماع عند المسلمين فهو كافر أيضاً. تبقى هذه المسائل قابلة للاختلاف وقابلة للتوظيف السياسي، خصوصاً موضوع الإجماع، فالسلطة السياسيّة يمكنها أن تلعب بموضوع الإجماع، فتعمّم معتقداً أو رأياً فقهياً أو حديثاً نبوياً، وتحقّق حوله إجماعاً، فيتحوّل إلى أرثوذكسيّة تفرض نفسها على الآخرين وترغمهم بأن ينصاعوا لها، وإلا فإن سيف التكفير سيسلّط عليهم.

فالموضوع في التكفير ليس تكذيب الصريح في القرآن وإنما تأويل ما يعتبره صريحاً في القرآن، وكذلك بالنسبة لتكذيب الرسول ولا تكفير الخلفاء، وإنما تأويل ما يعتبر تكفيراً للخلفاء، أو تأويل ما يعتبر خرقاً للإجماع، ففي هذه التأويلات يكمن شيطان التكفير.

توحّش أحكام التكفير:

لقد كفّر الغزالي من يعتبر أن الآيات المتعلّقة بالنار والجنّة هي آيات مجازيّة. وكفّر من ينكر الأحاديث الكثيرة الواردة حول فضائل الخلفاء، وكفّر من يكفّر الخلفاء، وكفّر من يخالف صريح القرآن، وكفّر من يكفّر أهل السنّة والجماعة، وكفّر من ينكر الحور العين، وكفّر من يخالف ما أجمع عليه العلماء. واعتبر أن المضلّ هو من يعتقد بخلاف ما يعتقده أهل السنّة.

أما فيما يخصّ الباطنيّة فإن الغزالي يعتبرهم مرتدّين وبالتالي يسلك بهم مسلك المرتدّين في الدم والمال والنكاح والذبيحة والأقضية والعبادات. ويقتضي هذا المسلك جواز قتل نسائهم وتحريم نكاحهم بمقتضى الحال، أما الأطفال فيعرض عليهم الإسلام، ومن يرفض يتمّ قتله، وحتى في حال إعلان البالغين التوبة، فإن قبولها خاضع لعدّة أوجه وذلك لأنه من المحتمل اعتمادهم التقيّة في إظهار التوبة.

والتوحّش في نص الغزالي يبلغ أكثر مما سبق، حيث أن قتل المرتدّين والباطنيّة لا يشترط فيه أن يكونوا في حالة قتال، بل يقول في كتابه فضائح الباطنيّة: "نغتالهم ونسفك دماءهم، فإنهم مهما اشتغلوا بالقتال جاز قتلهم.. والخليفة لا يحتاج في حربهم إلى تبرير دفاعي أو ما يشبهه.."

نصّ التكفير لا يموت:

إن النص الذي تركه الغزالي في التعامل مع المختلفين سياسيّا في لحظة صراع سياسي، يؤسّس لحالة تفتح مجال التكفير على مدى الزمان، لأن الغزالي لم يشرّع لحرب هؤلاء لأنهم فقط باغون، أو لأنهم ضدّ الدولة، أو لأنهم أعداء، وإنما هو أسّس نصّا خطيراً في تكفيرهم. ونصّ التكفير يبقى لأنه بمثابة الحكم الشرعي، أو الفتوى، فبالتالي هذا الحكم يبقى ما بقي الزمان. إضافة إلى بقائه واستخدامه، فإنه يولّد نصوصاً أخرى، ويجعل الاختلافات السياسية حالة عداء لا تنتهي، في حين أن الخلاف السياسي قد ينتهي.

إقتصاد التكفير:

الكتاب المكمّل لنصوص توحّش كتاب (فضائح الباطنيّة) هو نصوص كتاب الغزالي (الاقتصاد في الاعتقاد)، حيث يفصّل في هذا الكتاب مراتب المكفَّرين. وهنا يوسّع مراتب الذين يكفّرهم، وتضمّ هذه المراتب الباطنيّة وغيرهم، وهذه التوسعة تقدّم لنا فكرة أشمل عن طبيعة (الأرثوذكسيّة/ النظاميّة/ السلجوقيّة/ السنية) في موقفها الفكري والعقائدي من المختلف معها، وعن الفئات المستهدفة بالتكفير من قبلها.

كتاب (الاقتصاد في الاعتقاد) في حقيقته كتاب في عقيدة أهل السنّة والجماعة وفق العقيدة الأشعريّة، وهو آخر إنتاج للغزالي، وقد رتّب فيه مراتب الكفر حسب درجة وضوح تكذيبها للرسول والقرآن. ودرجة التكذيب تتوضّح حسب الجهد التأويلي الذي يقوم به، بمعنى أن التكذيب ليس معطى، بل هو مبنى.

المرتبة الأولى: هم اليهود والنصارى وأهل الملل وعبدة الأوثان والمجوس، فهؤلاء لا يؤمنون بالنبي ويكذّبونه.

المرتبة الثانية: هم البراهمة المنكرون لأصل النبوّات، والدهريّة المنكرون لصانع العالم، وهؤلاء أيضاً يكذّبون النبيّ وغيرهم من الأنبياء، وبالتالي هم أيضاً كفّار، وأولى بالتكفير من النصارى واليهود.

المرتبة الثالثة: الذين يصدّقون بالصانع (أنّ اللّه صانع العالم) والنبوّة، لكنّهم يعتقدون أموراً تخالف نصوص الشرع "هـ ؤلاء هم الفلاسفة، وهم يكذبون على النبي، إذ أنهم ينكرون الحشر والتعذيب بالنار ويعتبرونها أمثلة مجازيّة في القرآن، إضافة إلى أنهم يقولون إن اللّه لا يعلم الجزئيات ولا يعرف تفاصيل الحوادث، وكذلك يقولون إن العالم قديم وأن اللّه متقدّم على العالم.

المرتبة الرابعة: هي مرتبة المعتزلة المشبّهة والفرق كلّها سوى الفلاسفة الذين ذكروا في المرتبة الثالثة. وهؤلاء يصدّقون بالإله وبالنبي، ولا يجوّزون الكذب ولا يشتغلون بالتعليل لمصلحة الكذب بل بالتأويل. وهؤلاء كفّار لأنهم مخطئون في التأويل.

المرتبة الخامسة: هي من ترك التكذيب الصريح، ولكن ينكر أصلاً من أصول الشرعيّات المعلومة بالتواتر عن رسول اللّه.

المرتبة السادسة: تشمل كلّ من ينكر ما عُلم صحّته بالإجماع، والإجماع مسألة خطيرة، فممكن أن يكون لعبة سياسيّة تعمل السلطة على ترويجها وتصيّرها إجماعاً.

نرى أن هذه المراتب لم توفّر أحداً، فكأنّه وضع السيف والحدّ القاطع بين الطريق الذي يمثّل السنّة وأهل الجماعة أي الأرثوذكسية الإسلاميّة المعمّمة من السلطة، وبين الفروع (طوائف، فرق، اتجاهات كلاميّة وفلسفيّة) التي تحاول الخروج عليها أو منها، فهي التي تمثّل الصراط المستقيم، ومن يمشي عليه فهو المسلم وإلا فهو كافر. ويكون بذلك وبعد أن اقتصد حالات التكفير وتفاصيلها، قد وضع مخطّطاً ملخّصاً وكأنه خارطة طريق لتعرف السلطة أعداءها الخارجين على سنّتها المجمع عليها.

وبالتالي صار الفاروق بين الكفر والإيمان، هو الخليفة العبّاسي المستظهر، حيث اعتبره الغزالي الإمام القائم بالحق، الواجب على الخلق طاعته، وكلّ شيء باطل فاقد للشرعيّة بدون اتباعه. وقد ساق الغزالي الأدلّة والبراهين على إمامة المستظهر، والتي استعرض من خلالها، الشروط التي يجب أن تتوفّر بالخليفة، وكذلك صفات الخليفة وغيرها.

وسؤال من هو الخليفة يرتبط بسؤال من هو الكافر، حيث يكاد أن يكون لهذان السؤالان المركزيان الدور الأكبر في تشكيل مدوّنات الفقه والحديث والعقائد. والحرب التي استعرت طوال التاريخ الإسلامي كانت كلّها تدور حول من هو الخليفة الشرعي الذي يحق له أن يحكم المسلمين.

وهنا يخلص الغزالي بعد أن يثبت أن الخليفة الحق الواجب الطاعة هو المستظهر، فإن طاعته بهذا الاستحقاق تصبح واجبة، ومن لا يقرّ بتوافر الصفات التي ذكرها في الخليفة يكون خارجاً على الإمام الشرعي، وبذلك يكون أقرب إلى الكفر في هذا الموضع، وهذا يوضّح كيف أن تحديد الكافر هو موضوع سياسيّ.

إرث نصوص التكفير:

إن النص الذي بلوره الغزالي فتح أصلاً مؤسّساً لفكرة التكفير، وهو خطير لأنه مبني على قواعد شرعيّة وعقديّة، وخطب عالم قريب من السلطة، بل هو جزء من السلطة، وهنا المسألة أشدّ خطورة من مسألة الخوارج، فالخوارج لم ينتجوا نصوصاً، كانوا فرقاً تتحدّث وتجادل وتعمل ولكنها لم تترك لنا نصوصاً مكتوبة كما هو حال نصوص الغزالي، التي تمثّل النص المتوحّش.

الفصل الثاني: ابن تومرت ونصوص التوحّش الموحدية:

خرّيج مدرسة التكفير النظاميّة:

إن صناعة ثقافة التوحّش لا تتوقّف على السلاجقة، فهؤلاء يشكّلون النموذج، وإذا أردنا أن نرى المشهد بصورة أوسع يمكننا النظر باتجاه المغرب العربي والأندلس، لنرى ما الذي كان هناك فترة الحكم السلجوقي وامتداداته في الدولة الزنكيّة والأيّوبية.

ابن تومرت (٥٢٤-٤٧٣هـ) فقيه مغربي، ورجل دولة الموحدين الأول، وقد عاش في الفترة نفسها التي حكم فيها السلاجقة بغداد، وقد جاء إلى المشرق (مهد الإسلام والمعرفة) حيث أخذ معظم تكوينه الروحي والفكري فيها، وبقي فيها ١٠ سنوات، ذهب خلالها إلى مصر والشام والعراق وغيرها من البلدان، والتقى فيها بالعلماء الكبار، وتتلمذ فيها على أيديهم. وكذلك التقى بالغزالي وتأثّر بمدرسته (مدرسة نظام الملك).

بالتالي فإن ابن تومرت أحد خريجي المدارس النظاميّة، بشكل مباشر أو غير مباشر، والمدارس النظاميّة كما سبق الذكر، هي جهاز لتكوين نسخة مسيّسة من العقيدة الأشعريّة على مستوى الاستخدام السياسي لهذه العقيدة.

ويعتبر ابن تومرت أحد الشخصيّات الدعويّة التي بنت دولتها على هذه العقيدة، فقد أخذ يفكّر بتأسيس دولة في المغرب وتحدّث عن فكرته مع علماء العراق وفي مقدّمتهم الغزالي، الذي كما يبدو بحث معه في الأمر ودرس أسباب اختلال الدولة في المغرب وتمزّق الإسلام آنذاك في تلك الديار، ونجاح الفرنجة في الأندلس في تسجيل الانتصارات على المسلمين.

تشبّع ابن تومرت في رحلته بروح مدرسة الغزالي (بغض النظر عن وجود بعض الآراء التي تنفي لقاءه به)، إضافة إلى العلماء الذين التقاهم والذين يحملون عقيدة المدرسة الأشعريّة وتوظيفها السياسي، وعاد إلى المغرب بهذه الروحيّة.

النقطة المركزيّة في الحديث عن ابن تومرت هي كونه أحد منتجي نصوص التوحّش. ولفهم ذلك نحتاج إلى إضاءة تاريخيّة على شخصيّة ابن تومرت ورحلته المشرقيّة، لأنها الرحلة التي كونّت مفهومه للسنّة، أي مفهومه للعقيدة الأرثوذكسيّة، أو الطريق المستقيم والصحيح.

عاد ابن تومرت إلى المغرب وهو يفكّر في مشروع إنقاذي كبير، ومشروع توحيديّ يعطي المسلمين هناك وحدتهم وقوّتهم ضدّ الصليبيين الذين كانوا يهدّدون بلاد المغرب. ومشروع الوحدة هذا تطلّب في مفهومه ابتكار مشروع واحد للإسلام وللعقيدة وللسنّة، يجمع من خلاله المسلمين.

التوحيد والتوحّش ولذّة الجهاد:

لذّة الجهاد هي نفسها التي عند السلاجقة، وكذلك مدرسة المعروف والمنكر لديهم، حيث ينطلقون من النسخة الأرثوذكسيّة نفسها، والعدو الخارجي نفسه (الصليبيون) غير أن العدو الداخلي كان مختلفاً، فالباطنيّة كانت عدوّ السلاجقة، أما ابن تومرت فعدوّه المرابطون.

من هنا فقد احتاج إلى جهد أكبر لصناعة نصوص توحّش على مقاس عدوّه الداخلي، ومن جانب آخر احتاج أن يردّ على الفقهاء المالكيين الذين يقفون معه على الأرضيّة نفسها، والذين لوّحوا كذلك بالمشروعيّة العليا للعقل الأرثوذكسي المؤسّس والمؤسَس، وأخذوا يهدّدونه بها ويهاجمون ضلال الزندقة والبدع التي جاء بها.

لذلك راح ابن تومرت ينخرط بما يسمّى ب (المزايدة المحاكاتيّة) وإعلان عقيدة متشدّدة فيما يخصّ التعالي الربّاني والتوحيد الإلهي، والذي سيبلور مفهوماً احتكاريا للتوحيد، وسيطلقه على جماعته (الموحّدون)، باعتبارها الجماعة التي تعتنق التوحيد الصحيح، وستكون العقيدة (المرشدة) نشيد دولة الموحدين.

بدأ ابن تومرت يشتغل على العقيدة فكان المشرق المكان والرحلة والمدرسة التي أعطته الهالة الكبرى والمكانة الروحيّة الكبرى التي ذهب بها إلى المغرب والتي كانت حينها تخضع لحكم المرابطين المعتنقين للمذهب المالكي. حين عاد ابن تومرت إلى المغرب بدأ يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وبهذه الطريقة بدأ يلفت الأنظار إليه وكثر بذلك أتباعه، فأثار بذلك الشكوك حيث بدا مشروعه مشروعاً خطيراً.

المزايدة على التوحيد والسنّة:

لم يأت ابن تومرت بمذهب خارج إجماع أهل السنّة والجماعة، فقد أخذ يحاكي المرابطين ويتّبع الأساليب نفسها والعقيدة نفسها التي حكموا بها المغرب ويزايد فيها، فأخذ يتّهمهم بعدم فهم الإسلام والسنّة بشكل صحيح، وأن عقائدهم في الألوهيّة ليست مبنيّة على أسس صحيحة. وبدأ يبشّر بمشروع عقائديّ صحيح ويدعو إليه، ويأمر الناس بالمعروف عبر الدعوة إلى هذا النمط من التوحيد. وهو قد بلور مشروعه في التوحيد وفق العقيدة الصحيحة والسنّة الصحيحة عبر ما أسماه ب (العقيدة المرشدة) وهو النمط الذي يمثّل الأرثوذكسيّة الإسلاميّة الصحيحة، والإسلام الصحيح. وقد تعلّم صياغة العقيدة المرشدة الخاصة به من خلال المدارس النظاميّة في العراق.

دستور الدولة الموحديّة:

بدأ ابن تومرت بتحديد ما هو الإيمان الصحيح وعلى أساسه بدأ دعوته وخاض مناكفته للدولة المرابطيّة، وبهذه الطريقة وظّف مفهومه للسنّة والألوهيّة توظيفاً سياسياً.

وضع ابن تومرت مفهوم دعوته في كتاب، صار بمثابة دستور الدولة الموحدية، والذي أطلق عليه (أعزّ ما يطلب)، وقد ترك ابن تومرت بعد وفاته عام ٥٢٤هـ تراثاً مهماً لدولته لكنّه لم يحقّق انتصارات سياسيّة في هذه الفترة، والذي حقّق الانتصارات السياسيّة فيما بعد أحد تلامذته ومن خواص قادته الذين التقاهم في رحلته الدعويّة، وهو عبد المؤمن الذي صار الحاكم الأوّل لدولة الموحّدين.

قام عبد المؤمن بجمع كتاب ابن تومرت واعتبره دستور الدولة وعقيدتها وأيديولوجيتها، وفيه المفهوم الصحيح للسنّة وللألوهيّة، وكذلك فيه العقيدة التي ستوحّد الأمّة كما يعتقدون. وطلب من الجميع أن يدرسوه ويحفظوه وينشروه.

اكتسبت هذه العقيدة حضوراً كبيراً وظلّت طوال أكثر من أربعة قرون يردّدها المؤذّنون في وقت التسبيح، وهي تعتبر نسخة مبيّضة من الاعتقاد القادري، ونسخة من (الاقتصاد في الاعتقاد) للغزالي.

أعزّ ما يطلب من التكفير:

يحوي كتاب (أعزّ ما يطلب) ما نقله تلميذ ابن تومرت، عبد المؤمن بن علي الكومي أوّل خلفاء الموحّدين، من تعاليم أستاذه وآرائه. ويضمّ العديد من المواضيع الشرعيّة والعقائديّة، وكذلك عن الإمامة وعلامات المهدي، إضافةً إلى الكلام عن الطائفة التي تقاتل عن الحق وتقوم بأمر الله، وعن علاماتها وخواصها، وعن التوحيد وغيره من العناوين، ويختتم الكتاب بفصل عن الجهاد. وهنا نعثر على نصوص التكفير والتوحّش، والمنهاج الذي وضع للدولة الموحديّة في طريقة تعاملها مع المختلفين معها، وسنجد شرعنة القتل وسفك الدماء الذي اتبعته الدولة الموحدية ضدّ خصومها. وقد ظهرت هذه النصوص تحت عناوين مختلفة، وسنستعرض أبرزها فيما يلي:

خالفوا المجسّمين:

يقول في هذا الباب، بوجوب مخالفة المجسّمين وتحريم الاقتداء بهم والتشبّه بهم وتكثير سوادهم وحبهم، وقد استند إلى أمر رسول الله (ص) بوجوب مخالفة أهل الباطل والتشبّه بهم.

والمجسّمون برأي ابن تومرت والذين اعتبرهم كفاراً، هم المرابطون، وبالتالي هم العدو الذي يجب مواجهته. أما السبب في كونهم من المجسّمين فهو اختلافهم معه في معتقد الصفات الإلهية، فهم يتبنون طريقة الإمام مالك الذي يرفض السؤال عن صفات الله ويؤمن بها كما وردت في القرآن دون تأويل، أي أنهم يأخذون الآيات على ظاهرها، وبالتالي هو يعتبرهم كفاراً لأنهم لا يؤوّلون في العقائد ولا يسألون ولا ينظرون بعقلهم.

وكذلك اعتبرهم كفاراً لأنهم يغطّون وجوههم، وهي عادة مغاربية صارت جزءاً من الثقافة، لكن ابن تومرت أعطاها حكماً دينياً، واعتبرهم بذلك كفاراً لأنهم يتشبّهون بالنساء في تغطية الوجوه بالتلثّم والتنقيب. كما وصار يتتبّع هذه العادات ويؤولها على أنها خروج عن السنّة والإسلام، لا على أساس أنها مجرّد علامة ثقافيّة.

أبواب جهنّم:

يقدّم ابن تومرت كتابه باعتباره يفتح أبواب العلم الذي جعله الله سبب الهداية لكل خير، لكنها في حقيقتها تفتح أبواب جهنّم على المرابطين حيث أعطى المشروعيّة لقتلهم، مع أنهم مسلمون يتفقون معه في أساس العقيدة، لكنّه قام بعمليّة تأويليّة تماماً كما قام الغزالي بعمليّة تأويليّة اعتبر بموجبها الفاطميّين كفاراً مرتدين ويجب قتلهم.

يحشد ابن تومرت في هذه الأبواب كثيراً من الآيات والأحاديث، لكي يطبّقها على المرابطين، ويدخلهم قوائم أهل الباطل والزيغ والكفر والضلال، لأنهم خارجون عن صراط (العقيدة المرشدة) التي وضعها. وهم وفق هذه العقيدة الأرثوذكسيّة يصبحون كفاراً.

تأويل الإيمان والتوحّش:

إن العمليّة التأويليّة لإيمان الآخرين، تحوّل الخلاف العقائدي إلى تكفير، والتكفير يتحوّل إلى تقتيل، والتقتيل يفتح باب الجهاد (باب في وجوب جهاد من ضيّع السنّة ومنع الفرائض). وقد ضحّى ابن تومرت بالنص الواضح -" من قال لا إله إلا اللّه فقد عصم ماله ونفسه"- ليدخل المرابطين في باب من يجب جهادهم لأنّهم ضيّعوا السنّة (المرشدة) ومنعوا الفرائض.

بهذا التأويل اعتبر ابن تومرت أن المرابطين قد منعوا الإيمان، لأن الإيمان الذي يعتنقونه إيمان مجسّد وقد منعوا السنّة، لأنهم يعتنقون سنّةً ليست سنّة النبيّ التي يقدمها هو، وأحد أمثلتها أنهم يضعون الخمار أو اللّثام.

بالتالي فإن الجهاد أصبح يعني القتل وسفك الدم وهو مبرر عبر (باب في وجوب جهادهم على ارتكاب المنكر والفجور وتماديهم على ما لا يؤمرون به). وبذلك أصبح كلّ شيء مستباحاً باسم هذه النصوص المتوحّشة.

تهمة الخوارج:

في مقابل خطاب ابن تومرت التكفيري، شنّ فقهاء المالكيّة حملة شعواء ضدّ الموحّدين، فاعتبروهم من الخوارج، بسبب العنف الذي قاموا به وبسبب خطابهم التكفيري لأهل السنّة.

مذابح الموحّدين:

قام الموحّدون بارتكاب العديد من المذابح، أبرزها في مراكش، حيث قتل جرّاءها ما يزيد عن مئة ألف انسان. وكان كلّ هذا القتل يتمّ باسم نصوص التوحّش ووصاياها، التي وصلت إلى الأمر بحرق المرابط إذا ما ظفروا به، ليعود ويخفّ العنف بعد استتباب الأمر للدولة الموحّدية.

تكفير ابن تيميّة لابن تومرت:

من المفارقات الغريبة أن ابن تيميّة وتلميذه الذهبي يستنكران على ابن تومرت ودولته، سفك دماء المسلمين، والحكم بشرعنة هذا السفك، مع أنهما وحين مجيئهما بعد ابن تومرت بأكثر من ١٣٠ عاماً، قد أنتجا نصوصاً أكثر توحّشاً وتشدّداً.

فقد اعتبر ابن تيميّة أن التوحيد على مذهب ابن تومرت، إلحاداً في أسماء الله، وذلك لأن ابن تومرت عدّل في جزئيّة من العقيدة الأشعريّة، وهي المتعلّقة بصفات الله، ويضع ابن تيميّة عقيدة (المرشدة) في مصاف ما يقول به الفلاسفة كابن سينا وابن سبعين وأمثالهم، ممّن يذهبون إلى أن لله وجوداً مطلقاً، أي مطلق من الصفات البشريّة. وبهذا فهو يخرجه من الاعتقاد الذي يؤمن به أئمّة العلم والدين من أهل السنّة والجماعة.

الفصل الثالث: ابن تيميّة والتكفير المملوكي

لا يمكن فهم خطاب التكفير من دون تفكيك الخلفيّات والمصالح والتحكّمات والإكراهات السياسيّة التي وجّهت خطاب التكفير في تراثنا، حتى غدا جزءاً من ثقافتنا الدينيّة.

الحنبليّة بدل الأشعريّة:

مع عدم كون ابن تيميّة موظفاً لدى السلطة ولا صاحب مشروع، إلا أن نصّه يتقاطع مع نص السياسة والسلطة والقوّة، وهذا التقاطع لعب دوراً كبيراً في صناعة النصوص المتوحّشة والواقع المتوحّش أيضاً، ففتاويه لعبت دوراً كبيراً في إحداث مجازر دينيّة واستمرّت بهذا الدور حتى اليوم، فنصّه ما زال فاعلاً ومستخدماً من قبل الجماعات التكفيريّة إلى الآن.

سعى ابن تيميّة لتكون عقيدة ابن حنبل، العقيدة الرسميّة لدولة المماليك، على غرار العقيدة الأشعريّة في الدولة السلجوقيّة والأيوبيّة والزنكيّة. ولكنّه لم ينجح في ذلك، وكان مصيره السجن، وظلّت نسخة ابن تيميّة لعقيدة أهل السنّة والجماعة التي عبّر عنها في (العقيدة الواسطيّة) و (الفتوى الحمويّة) وغيرها من كتبه، عقيدةً لا يعمل بها، حتى مجيء محمّد بن عبد الوهاب، الذي نجح في جعلها عقيدةً رسميةً للدولة السعوديّة الأولى بعد ميثاق الدرعيّة عام ١٧٤٥ م بين رجل الملّة محمد بن عبد الوهّاب ورجل الدولة محمّد ابن سعود.

ابن تيميّة والمماليك:

المماليك هم سلسلة من الجنود على غرار السلاجقة والزنكيّين والأيوبيين، ويشتركون مع المغول والسلاجقة أنهم أتوا من شرق آسيا، ويلتقون في نسبهم العرقي أيضاً. وكان يؤتى بهم كعبيد نتيجة الخطف أو التجارة، من ثم يتمّ تعليمهم الإسلام إضافةً إلى تدريبهم ليصبحوا مقاتلين مسلمين، وذلك لسهولة التحكّم بهم وتوجيههم وتشكيل عقيدتهم القتاليّة بحسب الدولة وما تريد أن تحقّق من أغراض وسياسة. وبعد انتصارهم في عدّة معارك وأهمها في مواجهة الصليبيين، أصبحوا قوّة كبيرة تحكم باسم الخليفة العباسي وتشكل كذلك القوّة الحامية للعائلة العباسيّة، وتأخذ شرعيّتها من الخلافة العبّاسيّة، وتمكنوا من حكم مصر والشام، تحولوا بعدها إلى دولة كبرى لديها قيادات وإنجازات عمرانيّة وعلماء، على غرار الدول الأخرى. وبعد سقوط بغداد بيد المغول، خاض المماليك معهم معركة كبيرة، انتصروا فيها، ومنعوا بذلك تمدّد المغول باتجاه مصر والشام وفلسطين، وبهذا أصبحوا قوّة مرعبة، لكنهم لم يكونوا مسلمين بشكل فعليّ، لكنّهم كانوا يدّعون الإسلام كما يدّعون الشرعيّة والأحقيّة بالخلافة.

ولد ابن تيميّة خلال هذه الفترة المضطربة، في سوريا، في ظلّ أجواء يسيطر على العالم الإسلامي فيها التشتّت على مستو ى السلطة المركزيّة، فالخلافة العبّاسيّة سقطت، والمغول هم الذين يسيطرون على العراق وإيران وهم يهدّدون حدود الشام، الفاطميون سقطوا، الصليبيّين ما زالوا موجودين. ومن الناحية العقائديّة كانت الأشعريّة هي المذهب العقدي المسيطر على العالم السنّي.

التكفير بين رجل الملّة ورجل الدولة:

ارتبطت صورة المغول بالتوحّش والقتل والعنف، بالوقت الذي كانوا فيه مسلمين. فإسلام المغول لم يهذّب طبائع التوحّش عندهم، بالمقابل فإنهم فتحوا الهند وجعلوها بلداً مسلماً، ونشروا الإسلام في شرق آسيا فيما بعد وجعلوا له حضوراً كبيراً. بالتالي فإن في حربهم مع المماليك، أصبحنا أمام حرب إسلاميّة – إسلاميّة، وفي قلب هذه الحرب يأتي ابن تيميّة، ممثّلاً سلطة المماليك، حيث كان يحثّ على الجهاد في هذه المعركة ضدّ المغول الذين اعتنقوا الإسلام.

معركة شقحب:

في معركة شقحب عام ١٣٠٣م حقّق المماليك انتصاراً على المغول المسلمين، وكان ابن تيميّة بطلاً فيها، فهو من وضع المشروعيّة لهذه الحرب، وأنتج من خلالها نصوصاً تكفيريّة متأثرة بهذا الجو. فكان يحثّ على الجهاد، وأفتى لهم بجواز الإفطار في شهر رمضان ليتمكّنوا من تحسين أدائهم في المعركة. لكن السلطان المملوكي الناصر بن قلاوون خاف من ابن تـ يميّة بعدما ذاع صيته وبرزت نجوميّته من أن ينقلب عليه، ومن هنا جاءت مقولة ابن تيميّة الشهيرة: "أنا رجل ملّة لا رجل دولة"، بمعنى لا تخش أن أنازعك في الملك.

بعد هذه المعركة واجه المماليك عدواً آخر تمثّل بالصليبيين، وقد نجحوا في دحرهم وإخلاء منطقة فلسطين ودمشق ولبنان منهم. وتمكّنوا بعدها من القضاء عليهم، وبذلك حقّق المماليك انتصارات كبرى في هذه المرحلة، وابن تيميّة كان حاضراً في تلك اللّحظة السياسيّة.

بعد هذه الانتصارات، بقيت الأقليّات المسلمة المصنّفة بأنها ليست من أهل السنّة والجماعة: العلويّون، النصيريّون، ا لروافض، الإسماعيليّون، الاثنا عشريّة الموجودون في جبال لبنان وكسروان، فأعمل المماليك سيوفهم في رقاب هذه الأقليّات وحدثت مجازر كبرى في جبل لبنان، وقد تمّت شرعنتها على يد ابن تيميّة، من خلال فتوى سيتمّ مناقشتها فيما سيلي.

ابن تيميّة ضدّ الأشاعرة:

خاض ابن تيميّة العديد من المعارك العقيديّة، وأكبر هذه المعارك كانت مع الأشعريّة.

تبنّى السلاجقة عقيدة الأشعريّة وحكمت هذه العقيدة الدولة الزنكيّة والدولة الأيّوبيّة وأصبحت هي الممثّل الشرعي للسنّة ولأرثوذكسيّة السلطة السياسيّة، لكنّ بالنسبة لابن تيميّة، فإن أحمد بن حنبل هو من يمثّل السنّة والجماعة، وليس أبو الحسن الأشعري وما تفرّع عنه من أشعريّين.

وبحسب ابن تيميّة فإن أحمد بن حنبل تمّ تأويله خطأ على يد الأشعريّة، وهناك بالتالي حاجة للعودة للقرون الذهبيّة الأولى، قرن النبي وقرن الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، وهي القرون الثلاثة الأولى التي تسبق مجيء أبي الحسن الأشعري. وهنا يريد ابن تيميّة أن يعيد وصل أهل السنّة والجماعة بخطّ أحمد ابن حنبل الذي سيمثّله خير تمثيل.

تمثّلت معركة ابن تيميّة، في أن يثبت أن مذهب الأشاعرة ليس هو مذهب أهل السنّة والجماعة، ولا يمثّله، وذلك على خلفيّة انزعاجه من تبنّي الدولة لهذا المذهب، فكانت رسالته هي استعادة القرون الثلاثة الذهبيّة ومواصلتها بعد ان انقطعت بسبب الأشاعرة، وهو بذلك يريد أن يستعيد أرثوذكسيّة أهل السلف (أهل السنّة) وينتزعها من الأشاعرة،

بالتالي فإن المعركة ليست عقائديّة فحسب، بل هي معركة سياسيّة أيضاً. وهذه الرسالة هي نفسها التي تمثّلها (الوهّابيّة) في العصر الحديث.

لعب ابن تيميّة لعبة خطابيّة، فرق بين الأشعريّة (كجماعة وتيّار) والأشعري (كمؤسّس). وقال "للأشعريّة قولان ليس للأشعري قولان"، ما يعني أن الأشعري له قول واحد أي معتقد واحد، لكنّ الأشعريّة أي علماء الأشعريّة الذين جاؤوا بعده لهم قولان.

القول الأوّل: المتعلّق بالصفات، فالأشاعرة يثبتون الصفات، ويؤمنون بأن لله صفات، وهي عند ابن تيميّة والتيّار السلفي كلّها ثابتة لله، الصفات الخبريّة والصفات الفعليّة.

القول الثاني: تأويل الصفات، أي البحث عن معنى آخر غير المعنى الظاهر الذي يدلّ على التجسيم.

على الطرف الآخر، هناك موقف المعتزلة الذين يقولون إن اللّه ليس له صفات، صفاته معطّلة، غير مثبتة لأنه إن كان له صفات، فسيكون له جسم وهذا سيوقعنا في التشبيه والتجسيم، وهكذا سنقع في محظور، فالله ليس له صفات.

إذاً فالمعتزلة تقول ليس لله يد، والأشاعرة له يد لكن بمعنى القوّة، والسلفيّة له يد بالمعنى الذي نفهمه من اليد، لكن لا نعرف كيف هي. ورغم أن ابن تيميّة وأتباعه يرفضون فكرة التجسيم والتجسيد والتشبيه، ويقولون نحن لسنا من أهل التجسيد، لكنّ خصومهم يحتجّون عليهم بالقول، أنهم بإيمانهم بهذه الصفات على ظاهرها، يجسّمون ويجسّدون.

بالمقابل فإنّ ابن تيميّة لم يصطدم مع الأشعري مباشرةً بسبب سلطته الرمزيّة الكبرى، بل قام بتخطيء الأشاعرة الذين جاؤوا بعده وقالوا بتأويل الصفات الإلهية كذلك، ولأسباب سياسيّة، لم يصطدم بالعلماء الكبار في المذهب الأشعري كالجويني (أستاذ الغزالي) والغزالي والمفسّر الكبير الرازي، وذلك بسبب قوّة مذهبهم وبنّي السلطة لهذا المذهب، فالخلاف مع هؤلاء سيعرّضه لمشاكل مع التيّار العام المؤيّد لهم وجهاز الدولة المتبنّي لأطروحاتهم، لهذا قال أن لهم قولاً واحداً إلى حدّ ما، وأنهم انتهوا إلى القول بإثبات الصفات ونفوا التأويل، في كتبهم الأخيرة. وهم أضحوا يمثّلون أهل السلف فعلاً. أما الأشعريّة المتأخرون عنهم فهؤلاء لا يمثّلون السلف، ولا يمثّلون أحمد ابن حنبل.

وهكذا بدأت معركة ابن تيميّة مع الأشاعرة حول الصفات، وهذه المعركة جعلته يبدو ضدّ جمهور علماء السنّة، الذين يمثّلون مذهب السلطة الرسمي، وهذا ما جعل ابن تيميّة يستدعى إلى مجالس المعتقد ويتم التحقيق معه في طبيعة معتقده.

استخدم ابن تيميّة في حربه على الأشاعرة سلاح التكفير، كأحد أهمّ الأدوات، لكنّه قام بتكفير المقالات (المعتقدات) لا أصحابها، فهو لم يكفّر أحداً من أهل الصفات تكفير تعيين، وإنما تكفير إطلاق. وقد قسّم المذاهب حسب موقفهم من إثبات الصفات أو نفيها، وحسب درجة الإثبات أو القبول، إن كانوا يقبلون الصفات الحديثيّة أو الصفات القرآنيّة أو الصفات الفعليّة أو الصفات الخبريّة. هذا التقسيم هو الذي يحدّد خارطة المذاهب عند ابن تيميّة، وقد عمل على إثبات أن الأشعري في كتابه "الإبانة" انتهى إلى إثبات الصفات مطلقاً على ظاهرها، وأن أتباعه الأشاعرة لم يثبتوا ذلك، وأنهم أثبتوا الصفات لكنّهم أوّلوها فابتعدوا عن مذهب السلف، فمن يمثّل أهل السلف والقرون الثلاثة الأولى في صدر الإسلام، عليه أن يثبت الصفات.

جعل ابن تيميّة القول بإثبات الصفات حداً يمايز بين الكفر والإيمان، وبين أهل السلف وأهل الضلال، بين من يسيرون على مسيرة السنّة النبويّة الصحيحة ومن يخالفونها.

سياسة الإيمان والتكفير المعين:

خطاب التكفير عند ابن تيميّة يجري وفق محدّدات السياسة، بمعنى أن ما حدّدته السياسة أنه كفر فهو بالنسبة لابن تيميّة كفر، وهذا ليس بمعنى الامتثال المباشر أو الخضوع إلى قرار سياسي، وليس بمعنى أنه لا يراعي الضوابط الشرعيّة، لكن باعتبار أن خطاب من يتحدّث باسم أهل السنّة والجماعة، لا يمكن أن يخرج على خطاب السياسة، لأن إحدى مقتضيات أصول الدين الأساسيّة عند أهل السنّة والجماعة، عدم جواز الخروج على الإمام أو الخليفة حتى لو كان فاسقاً أو مغتصباً للخلافة أو شارباً للخمر أو ظالماً أو مستولياً على السلطة بالقوّة. عدم الخروج عليه هنا تشمل الجانب العسكري، وكذلك تشمل المحدّدات الكبرى التي يرسيها خطابه، خصوصاً المحدّدات المتعلّقة بأعداء الدولة.

كفر المقالة ليس تكفيراً لصاحبها:

في مقابل تكفير هذه الفرق يلتمس ابن تيميّة مخارج شرعيّة لأصحاب المذاهب الأخرى وأصحاب المقالات العقائديّة التي لا تتفق مع مذهبه ولا تختلف مع الخلافة والخلفاء من حيث شرعيّتهم. وهو يفعل ذلك كي لا يكفّرهم كأشخاص. لذلك يقول إن هذه المقالات تقود إلى الكفر ومن يقول بها تؤدّي به إلى الكفر، ولكنّ أصحاب هذه المقالات ليسوا كفاراً، فكفر المقولة لا يستلزم كفر قائلها، وذلك لأنهم قد لا يقصدون الكفر أو لا يعرفون أن هذا يستلزم عنه كفر أو أنهم لا يستبطنون بداخلهم الكفر. وموضوع استبطان الكفر موضوع في غاية الأهميّة لأنه استند إليه في تكفير الاسماعيليّين والروافض والشيعة وكل من كان خارجاً على سلطة الخليفة أو الدولة.

قائمة التكفير:

وهي تحوي الذين يدخلون في قائمة التكفير في خطاب ابن تيميّة:

١- من ردّ شر ع الله بالكتاب والسنّة أو شكّ فيه أو أعرض عنه أو آمن ببعضه وكفر ببعض.
٢- من لم يأت بالشهادتين أو جحد وجوب شيء من أركان الإسلام أو امتنع عن فعلها كبراً أو حسداً أو بغضاً لله ورسوله أو بغضاً لما جاء به النبي فهو كافر بالإجماع.
٣- من ترك الصلاة ولم يقدر بوجوبها ولم يجحده فهو كافر أيضاً.
٤- من كان ملتزماً بأداء أركان الإسلام إلا أنه لم يفعلها كسلاً وتهاوناً أو انشغالاً عنها بأمور أخرى، فهو إن تركها بالكليّة فهم كافر.
٥- من أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة.
٦- كل قول يفهم منه الاستخفاف أو الانتقاص أو الاستهزاء بالله وبآياته، فهو سب لله تعالى، وصاحبه كافر مرتدّ بالإجماع سواء كان عالماً بأنه كفر أو لم يعلم ذلك.
٧- من سبّ أحد الكتب المنزّلة أو امتهن المصحف بأي أمر يدلّ على ذلك أو بأي أمر يدلّ على الإهانة.
٨- من سبّ نبياً معلوم النبوّة أو موصوفاً بالنبوّة أو سبّ نوع الأنبياء أو استهزأ بهم أو عابهم أو عاداهم أو نحو ذلك.

٩- الفلاسفة بمختلف أنواعهم الدهريّون والطبيعيّون والإلهيّون.
١٠- القائلون بوحدة الوجود من المتصوّفة كفرة، منهم ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض والتلمساني.
١١- فرقة الباطنيّة والتي تشمل الإسماعيليّة والروافض والشيعة.
١٢- المعتزلة (أحياناً) والجهميّة.

في هذا السياق، نرى أن نصوص ابن تيميّة مضطربة في التكفير بشكل عام، حيث يمكن أن تكفّر طائفة أو جماعة وفق نصوصه، ويمكنك أن تنفي عنها التكفير استناداً إلى نصوص أخرى من فتاويه أيضاً، إلا أن الغالب على نصوصه هو الميل إلى التكفير أو الإيحاء به، أما ما يتعلّق بالشيعة فهو القطع به سوى الاضطراب في موقفه من الزيديّين.

الإيمان والتكفير:

لكي نفهم خلفيات هذه القائمة، نحتاج أن نعود إلى مفهوم الإيمان عند ابن تيميّة، والذي يتحدّد في ضوئه مفهوم الكفر. ومفهوم الإيمان يعود بنا إلى مفهوم مهمّ في علم الكلام، وهو مفهوم مرتكب الكبيرة.

أما الكبيرة فهي كلّ ما فيه حدّ في الدنيا، أو وعيد خاص في الآخرة، كالوعيد بالنار والغضب واللّعنة وعدم دخول الجنة، أو قيل فيه من فعلها ليس منا، أو نحو ذلك.

لكنّ ابن تيميّة وبالرغم من سعة قائمة التكفير عنده، وشمولها حالات كثيرة وفرق ومقالات، إلا أنّه لم يعتبر أن مرتكب الكبيرة كافراً، والسبب في ذلك يكمن في نقطتين:

الأولى: أنّ من يكفّر مرتكب الكبيرة هم الخوارج، وبالتالي سيكون وضعه أقرب للخوارج في حال قال بمقولتهم.

الثانية: أن مرتكب الكبيرة قد يكون حاكماً من حكّام المسلمين، وهذا ما سيقود إلى تكفير بعض حكّام المسلمين، وبهذا سيصطدم بالسياسة، وسيصطدم بالإجماع الذي كوّنه علماء وفقهاء أهل السنّة والجماعة، وفيه يحذّرون حذراً كبيراً من تكفير الخلفاء والحكّام.

من هنا يذهب ابن تيميّة إلى أن الإيمان لا تضرّ معه معصية كبيرة أو صغيرة، حتى البدعة لا تضرّ مع الإيمان، بالمقابل نجد سعة قائمة التكفير لديه.

إضافةً لما سبق، فإن ابن تيميّة يفرّق بين مقالة التكفير وبين الشخص صاحب المقالة. بمعنى أنه قد تكون مقالته (قوله أو مذهبه أو عقيدته التي يعتقدها) تقود إلى الكفر أو تنتج كفراً، كما هو مثلاً مذهب المعتزلة حين يعطّلون الصفات أو الأشاعرة حين يأوّلون الصفات. أما المعتقدون بهذه الفكرة ليسوا كفّار لأنهم لم يقصدوا الكفر أو لا يعلمون أنه يقتضي الكفر.

الكفر المطلق والكفر المشخّص:

هناك مفهوم آخر مهم في خطاب ابن تيميّة، وهو الكفر المطلق والكفر المعيّن، وهو مفهوم يضع ضوابط للتكفير لكيلا ينفلت، لكن ابن تيميّة يستخدمه استخداماً سياسياً، لكيلا يصطدم أيضاً مع الجماعات التي هي تحت مظلّة السلطة، أو تحت مظلّة أهل السنّة والجماعة.

الكفر المطلق لدى ابن تيميّة هو الكفر بالمعنى العام، يتعلّق بالناحية النظريّة، بالأفكار والمعتقدات والأقوال والمقالات. في مقابله هناك الكفر المعين، يعني أن يعيّن أن هذا الشخص كافر، أو أن هذه الطائفة كافرة، أو أن هذا المذهب كافر.

في الكفر المطلق ابن تيميّة متوسّع كثيراً والقائمة التي لديه تكاد تشمل الجميع، لكن في الكفر المعين، هو يضيّقها ويتحكم فيها وفق ما تسمح به محدّدات السياسة. من هنا فإن الفرق والجماعات التي كفّرها، هي الجماعات التي كانت مختلفة سياسياً مع السلطة، كجماعات الإسماعيليّة أو الباطنيّة أو الروافض أو الشيعة أو المعتزلة أو الجهميّة أو هم أصحاب وحدة الوجود، أمثال ابن عربي وابن سبعين، الذين لا يشكّلون تيّاراً عاماً ترعاه السلطة إلى حدّ حين تعين تكفيرهم أو تقول إنهم كفّار تقع في مواجهة مع السلطة. هؤلاء كلّهم أدخلهم في دائرة الكفر المعين وأخرج الجماعات الأخرى لكيلا يصطدم بالسياسة.

وهذا يوضّح لنا كيف أن خطاب التكفير هو خطاب سياسي، وكيف أن خطاب ابن تيميّة في التكفير هو امتداد لخطاب الأشاعرة وخطاب الغزالي نفسه، فيما يتعلّق بالشقّ السياسي، لأنه كفر (في الكفر المعين) من كفرهم الغزالي في ذلك الوقت ومن كفّرتهم الأشاعرة، وهم الخارجون على نسق السلطة السياسيّة، سواء نسقها في التديّن أو نسقها في السياسة.

كفر الباطن:

يجعل ابن تيميّة ضابطاً للتكفير المعين، وهو ضابط الظاهر والباطن. أي من يكون باطن مذهبه هو الكفر ومعاندة الرسول (ص) حكم عليه بالكفر. أما كيفيّة علمه لذلك تتم عبر معرفته مقصود مذهبهم برأيه، وهذا يتبيّن من خلال أقوالهم وسبب نشوء فرقتهم. هذا هو المعنى الخطير: الدخول في النيّة والبحث عنها. فمن تكون نيّته معارضة السلطة سيتمّ وصفه بأنه ضدّ الإسلام وضدّ سلطة الإسلام وضدّ خلافة الإسلام، وأنّه نشأ نشأة مضادّة للإسلام.

التكفير على النيّات:

إن تطبيق معيار البحث عن باطن الفرق ومعرفة سبب نشوء فرقهم، هو معيار يجعل خطاب الكفر خطاباً سياسياً، ويجعل بالإمكان الدخول إلى نيّات المذاهب المختلفة مع أهل السنّة والجماعة، والمعارضة للسلطة والخلفاء، والبحث عن أصول هذه المذاهب، ووصمهم بالكفر لمجرد إرجاع تكوينهم إلى مصدر خارج الإسلام، أو وصم نياتهم أنها نيّات تريد الكيد بالإسلام، وهذا بمثابة فتح النار على جميع من يقفون ضدّ سلطة الخلافة وما تمثلها سواء كانوا من الشيعة أو من غير الشيعة، كلهم وصفوا بهذا الوصف. من هنا نرى أن ابن تيميّة يقول إن هؤلاء يفرحون لانتصارات الصليبيّين، ولانتصارات التتار فهم أعداء للسلطة الإسلاميّة، لذلك يجوز قتلهم ويجوز سبيهم والتنكيل بهم وقتل أطفالهم، وهذا ما نجده واضحاً في الفتوى التي كتبها لشرعنة قتل أهل كسروان الشيعة في لبنان.

التكفير المطلق والتكفير المعين:

كتب ابن تيميّة عام ١٣٠٥ م فتوى تاريخيّة شهيرة، أعطى فيها المشروعيّة الدينيّة لتنفيذ مذبحة كسروان التي قام بها ٥٠ ألف جندي من المماليك، وتعرف الحادثة باسم (فتوح كسروان)، والتي صارت المنطقة بعدها تعرف بهذا الاسم. وقد أشارت الكثير من المصادر التاريخيّة المتعلّقة بتاريخ لبنان، إلى هذه الحادثة.

في هذه الفتوى يعطي ابن تيميّة الشرعيّة الكاملة لكلّ ما قام به المماليك تحت إمرة ملكهم الناصر بن قلاوون، الذي يعتبر بحسب ابن تيميّة مجدّداً من المجدّدين الذين يأتون كل ١٠٠ عام، بسبب ما قام به. ويصل ابن تيميّة لحظة مذبحة كسروان بلحظة قضاء الخلفاء الراشدين على أهل الردّة، فيعطي لهذا الفعل مشروعيّته المقدّسة الكبرى التي تصله بالسلف الصالح وبالقرون الذهبيّة الثلاثة . كما يؤكّد أن العمل الذي قام به الخليفة هو بمثابة فتح وجهاد ضدّ صنفين من أعداء الله، الصنف الأول، " هم أهل الفجور والطغيان، وذوي الغي والعدوان، الخارجون عن شرائع الإيمان، وهؤلاء هم التتار ونحوهم من كل خارج عن شرائع الإسلام"، وإن تمسّك بالشهادتين، وفي ذلك إشارة إلى حرب الملك الناصر مع التتار عام ١٢٩٩م وعام ١٣٠٤ م، وهي ليست حرباً مع الكفّار لأن التتار كانوا قد أسلموا.

أما الصنف الثاني الذي يبارك للخليفة الناصر انتصاره عليه ومحاربته "هم أهل البدع المارقون، وذوو الضلال المنافقون الخارجون عن السنّة والجماعة، المفارقون للشرعة والطاعة". إذاً هم الخارجون عن السنّة، الذين يسكنون في الجرود وفي كسروان، ونجد أن الصنفين يقعان ضمن الأعداء السياسيين للملك المملوكي أو ضمن أعداء من يمثّلون السلطة التي تمثّل الخلافة العبّاسيّة. وهذا ما يؤكّد أن التكفير موضوع سياسي.

والشيعة هم الذين كانوا ضدّ المماليك أو ضد السلطة التي تمثّل مذهب السنّة والجماعة، من هنا كان تجويز قتلهم. من هنا يمكننا أن نعتبر فتوى ابن تيميّة فصلاً ملحقاً بكتاب (فضائح الباطنيّة) للغزالي، فهو يستعمل تسميات الغزالي وتوصيفاته نفسها، ويتطابق مع موقفه الشرعي والسياسي وعرضه لعقائد الإسماعيليّين وكل ما هو مكوّن في الصورة الذهنيّة عن هؤلاء. كما يتطابق ابن تيميّة مع الغزالي في اعتبار هؤلاء الخصوم السياسيّين مرتدّين ويجوز قتلهم وتخريب مزارعهم وسبي نسائهم وقتل أطفالهم.

وبالإضافة التي أضافها ابن تيميّة إلى كتاب الغزالي، يصبح لدينا مدوّنة فقهيّة تكفيريّة متوحّشة ضدّ الشيعة بكل أصنافهم وعقائدهم من دون أي تمييز. فالحكم بالارتداد في النهاية يشمل كل الشيعة باختلاف عقائدهم وتمايز أفكارهم. والمحصّلة السياسيّة تحكم بالمجمل وتشمل الكلّ. فجميع هذه المذاهب مهما تمايزت تتّفق على أنه لا مشروعيّة للخلفاء الذين ليسوا من أهل البيت العلوي. لذلك فإن جميع هؤلاء ينطبق عليهم فتوى ابن تيميّة "ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض" و هذه القاعدة تشمل جميع مذاهب الشيعة، ومن ثمّ تحكم عليهم بحكم واحد: مرتدّون واجب قتلهم.